شهادة برنامج مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

استجابةً لتوصيات أفضل الممارسات ومبادئ مجموعة ولفسبيرغ لمكافحة غسل الأموال للبنوك المراسلة, فان مجموعة بنك الأردن بكافة فروعها وشركاتها التابعة تعلن امتثالها لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
إضافة, وكونه كياناً قائماً في المملكة الأردنية الهاشمية, بنك الأردن يخضع لكافة تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمشتقة من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (46) لعام 2007, والذي بدوره يفرض تأسيس برنامج مستقل بهدف لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكل من البنوك والمؤسسات المالية.

نطاق برنامج مكافحة غسل الأموال

تعتبر سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الداخلية هي السياسة العامة (Master Policy), لمواضيع مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى جميع أعضاء مجموعة بنك الأردن من فروع أجنبية وشركات تابعة, وتمثل الخطوط الرئيسية التي يتم الامتثال بها, مع مراعاة جميع القوانين والتعليمات لدى الدولة المضيفة التي يقع الفرع الخارجي أو الشركات التابعة ضمن الاختصاص القضائي الخاص بها. وفي حال اختلاف أي من بنود هذه السياسة مع قوانين وتعليمات الدولة المضيفة للفرع الخارجي أو الشركة التابعة, يتم مراعاة التعليمات الأشد.

سياستنا تتضمن, ولكن لا تقتصر على, ما يلي: -

- سياسة (اعرف عميلك واعرف موظفك).
- تصنيف العملاء بناءً على المخاطر.
- تشخيص وتحليل العميل.
- المراقبة المستمرة على الحسابات وعلى الحركات المالية (كافة الحسابات وبالأخص الحسابات ذات المخاطر المرتفعة).

متطلبات العناية الواجبة

يقصد بالعناية الواجبة بشأن العملاء التعرف على هوية العميل وأوضاعه القانونية ونشاطه والغاية من علاقة العمل والمستفيد الحقيقي (إن وجد) والتحقق من مصادر محايدة وموثوقة والمتابعة المتواصلة للعمليات التي تتم في إطار علاقة مستمرة بأي وسيلة من الوسائل المحددة بمقتضى التشريعات ذات العلاقة بالإضافة إلى التعرف على طبيعة العلاقة المستقبلية فيما بين البنك والعميل والغرض منها.

متطلبات العناية الواجبة المشددة

على البنك اتخاذ اجراءات العناية الواجبة المشددة حين يكون تصنيف مخاطر العميل في غسل الاموال وتمويل الارهاب مرتفعاً وكما يلي:

- الحصول على موافقة مدير عام البنك/ المدير الإقليمي أو من يفوضه من الإدارة التنفيذية العليا قبل إنشاء أو الاستمرار بالعلاقة مع هؤلاء العملاء, كما يجب الحصول على هذه الموافقة عند اكتشاف أن مخاطر أحد العملاء أو المستفيدين الحقيقيين قد أصبحت ضمن هذه الفئة.
- اتخاذ إجراءات كافية للتأكد من مصادر ثروة العملاء والمستفيدين الحقيقيين الذين تم تصنيفهم ضمن هذه الفئة من المخاطر.
- متابعة تعاملات هؤلاء العملاء مع البنك بشكل دقيق ومستمر وبذل عناية مشددة لعلاقات العمل والعمليات التي تتم مع أي منهم, مع الاستمرار باتخاذ اجراءات العناية المشددة والمراقبة لتلك العلاقات.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقوف على خلفية الظروف المحيطة بأي من علاقات العمل والعمليات التي تتم مع أي من العملاء المصنفين ضمن هذه الفئة وأغراضها في حال تبين للبنك أن أي منها لا يستند لمبررات اقتصادية واضحة, واتخاذ قرار بشأنها مع الاحتفاظ بنتائج ذلك في سجلاته.

برنامج العقوبات المالية والاقتصادية الدولية

- قام بنك الأردن بتطوير قاعدة بيانات تتضمن العقوبات المالية والاقتصادية التي فرضت من قبل كل من (مكتب مراقبة الأصول الأجنبية, الأمم المتحدة, والاتحاد الأوروبي) لتلخيص كل العقوبات والقرارات والتراخيص المتعلق بها مع خلال Hyperlink يمكننا من الوصول الى جميع التفاصيل المتعلقة بهذه العقوبات والاحتفاظ بالتحديثات.
- تم تحديد جميع خطوط الاعمال التي قد تلمس مخاطر هذه العقوبات والمتطلبات الواجب توفرها لضمان الامتثال لبرامج العقوبات لحماية البنك من اية مخاطر محتملة.
- يُعد فحص العقوبات بمثابة اداة مراقبة تُستخدم في البنك للكشف عن مخاطر العقوبات والحد منها وإدارتها وينبغي اعتباها كجزء من برنامج الامتثال الفعال للجرائم المالية للمساعدة في تحديد الأفراد والمؤسسات الخاضعين للعقوبات, فضلاً عن النشاط غير القانوني التي قد يتعرض له البنك في ضوء التوسع المستمر والتعقيد المتزايد للوائح العقوبات الدولية.

التدريب

- يشمل برامج تدريبية لكافة العاملين في البنك ضمن مختلف المستويات الإدارية, هذا بالإضافة إلى اعتمادنا على برامج تدريب إلكترونية تتضمن اطلاع الموظفين المعنيين على كافة المستجدات في هذا الإطار.
- عقد ورشة عمل تدريبية متخصصة تتناسب مع مستويات الموظفين وفقاً لطبيعة عمل كل منها.
- مواكبة الدورات التدريبية والمطبوعات المحلية والدولية حول هذا الموضوع على البقاء باستمرار مع كل التطورات وضبط الدورات التدريبية وفقاً لذلك.
- برامج التعليم الإلكتروني: الاحتفاظ بالسجلات لكافة البرامج التدريبية التي تم عقدها خلال فترة لا تقل عن خمس سنوات, والتي تتضمن أسماء المدرّبين ومؤهلاتهم, بالإضافة إلى الجهات التي عقدت التدريب, سواء داخل البلاد أو خارجها.

التدقيق

- التدقيق الداخلي: يتولى التدقيق الداخلي التأكد من أن جميع الموظفين يدركون غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاتجاهات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة كل وفقاً للقدرات الخاصة به.

الاحتفاظ بالسجلات

- يتم الاحتفاظ بجميع السجلات والوثائق التي تدعم العلاقات الجارية والمعاملات المصرفية لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

للمزيد من التوضيح, مرفق طيه الـ Wolfsberg AML Certification. وللمزيد من المعلومات, يرجى التواصل مع مدير دائرة الامتثال/السيدة لانا البريشي من خلال الريد الإلكتروني LBarishi@bankofjordan.com.jo.

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)

يتوافق بنك الأردن مع قوانين وتعليمات الـ FATCA, وقد أبرمت اتفاقية الـ FFI على النحو التالي: -

اسم العضو	تصنيف العضو وفقاً للـ FATCA	البلد/ الولاية القضائية للـ FFI أو الفرع	GIIN
Bank of Jordan PLC	PFFI	الأردن	VTB927.00000.LE.400
Bank of Jordan PLC	PFFI	الضفة الغربية وغزة	VTB927.00001.ME.275
Excel for Financial Investment	PFFI	الأردن	VTB927.00002.ME.400
Bank of Jordan PLC - Branch	PFFI	البحرين	VTB927.00000.BR.048